

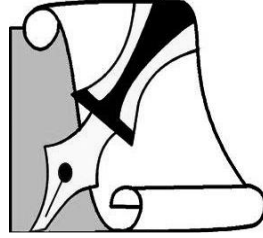


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

## التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية والامنية  
على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## السودان بين الشرق والغرب الحرب الأهلية ضريبة التطبيع

### نبذة عامة

تميّز السودان عبر التاريخ كبقعة استراتيجية مترامية الأطراف، ما بين البحر و البر والصحراء، وبموقعه الجغرافي السياسي (الجيوپوليتيكي)، مع امتلاكه وضعاً مميزاً وفريداً إقليمياً ودولياً، كونه امتداداً لمنطقة القرن الإفريقي، التي تُعتبر بكل المقاييس من مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية، والتي تتبارى الدول الكبرى في الحصول على المزايا والمنافع المختلفة لها، لأن السودان يمثّل البوابة الرئيسية لدول إفريقيا عبر حدوده البرية وموقعاً فريداً عبر الشواطئ البحرية.

يمثّل السودان نقطة ارتكاز للقارة الإفريقية، يتبعه قرب الحدود السودانية من الدول النفطية في الشرق الأوسط والخليج العربي، بالإضافة لامتلاكه للعديد من الثروات والموارد الكامنة، نظراً لمساحته الشاسعة القابلة للزراعة، مع توافر مصادر المياه والمعادن والنفط والثروة الحيوانية.

يقع السودان شمالي شرقي القارة الإفريقية، وتبلغ مساحته مليونان وثمانمائة وواحد وثمانين ألف كم مربع. خسر ربع مساحته بعد الانفصال عن الجنوب، ليتراجع بذلك من المرتبة الأولى في أفريقيا إلى المرتبة الثانية بعد الجزائر، وإلى المرتبة الثالثة عربياً بعد الجزائر والسعودية. يبلغ إجمالي المساحة الصالحة للزراعة في السودان مئتان مليون دونم.. وطول الشاطئ البحري: مئة وتسع وعشرون ألفاً وثمانمائة و ثلاث عشر كيلومتراً مربعاً.

يجاور السودان سبع دول هي: جنوب السودان (انفصلت عن السودان في 2011)، وإريتريا، وإثيوبيا، وإفريقيا الوسطى، وتشاد، وليبيا، ومصر. يبلغ طول الشريط الحدودي بين السودان وإثيوبيا (725) كيلومتراً، ومع إفريقيا الوسطى (380) كيلومتراً؛ ويقدر عدد السكان، بحسب بيانات الحكومة، بأكثر من ثلاثين مليون نسمة.

نال السودان استقلاله عن الإدارة البريطانية- المصرية المشتركة عام 1956، واتخذ شكل الحكم الجمهوري، ثم أصبح عضواً في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويكتسب السودان، بموقعه الجغرافي السياسي (الجيوبوليتيكي)، وضعاً مميزاً وفريداً، إقليمياً ودولياً، للأسباب الآتية:

1- يُعتبر ممر عبور لمنطقة القرن الإفريقي، التي تُعدّ بكل المقاييس من مناطق العالم ذات الأهمية الاستراتيجية؛ وهذا ما جعل العالم الغربي في سباق للحصول على المكتسبات والمنافع المتعددة فيه.

2- المنطقة تتمتع بأهمية هائلة بالنسبة للقارة الأفريقية، لأنها تمثل نقطة ارتكاز ومدخلاً للقارة الأفريقية.

3- مجاورة السودان للدول النفطية في الشرق الأوسط والخليج العربي، الشيء الذي يمنحه إمكانية السيطرة على خطوط نقل البترول في البحر الأحمر؛ هذا بالإضافة إلى دخول السودان الفعلي لسوق النفط كمُنتج ومُصدّر، مع وجود شواهد بتوافر كميات هائلة من الاحتياط النفطي الذي يتمتع بسهولة اكتشافه واستثماره، كما تُبرز أرقام الصادرات النفطية السودانية.

4- يوجد في السودان الكثير من الثروات الكامنة، ومن أهمها المساحات الشاسعة القابلة للزراعة، مع توافر مصادر المياه والمتساقطات المائية، حيث طبيعة الأرض المنبسطة تجعل ارض السودان بئراً طبيعياً للمياه، بالإضافة للمعادن، حيث أشارت الأبحاث إلى وجود اليورانيوم.

5- وجود السودان في قلب القارة الأفريقية القديمة وتميّزه بتعدد القبائل (حوالي 500 قبيلة)، والتكلم باللغة العربية مع اللهجات المختلفة، جعله حلقة تنصهر فيها الحضارات المتعددة، وشعوب القارة ذات الأصول الأفريقية والعربية وغيرها.

6- تحيط بالسودان دول عربية وغير عربية، تختلف فيها النظم السياسية والاتجاهات الفكرية والأصول العرقية؛ وبذلك تشكل مجموعة من الأهداف والمصالح المختلفة، بحيث تفتح مجالاً حقيقياً لصراع الدول الكبرى التي تجري وراء مصالحها (مثلاً يُعدّ السودان العمق الاستراتيجي لمصر من اتجاه الجنوب).

7- يمتلك السودان عدداً وافراً من الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتُعدّ الموارد المتجددة جزءاً من البيئة الطبيعية للأرض ومكوّنها الحيوي. ويعدّ استمرار تلك الموارد في التجدد مؤشراً جيداً على استدامتها؛ كما تُعرّف الموارد الطبيعية غير المتجددة بأنها الموارد الموجودة في البيئة بقدر محدد.

8 - يتمتع السودان بموارد عديدة، تشمل الأراضي الزراعية ومياه الشرب والمراعي الطبيعية والغابات والمصايد والثروات المعدنية. كما يمتلك السودان مصادر الطاقة الطبيعية المتجددة، مثل الشمس والرياح والأمطار. كذلك يتسع مفهوم الموارد الطبيعية المتاحة ليشمل الموقع الجغرافي المتميز.

### العلاقات السودانية - الروسية:

تعود بدايات العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي والسودان إلى سنة 1956، بعد انفصال السودان عن مصر (كانت ترتبط استراتيجياً خلال تلك المرحلة بالكتلة الشرقية السوفيتية).

مرّت هذه العلاقات بمخاضات مختلفة؛ وسبب ذلك يعود إلى طبيعة الحكم السياسي غير المستقر والمتقلب، نتيجة للانقلابات والانقلابات المضادة في بعض الأحيان. ففي الستينيات، شهدت العلاقات بين السودان والاتحاد السوفيتي تطوراً إيجابياً، وتم توقيع اتفاقيات عديدة ساعدت على تطوير التعاون بين البلدين في شتى المجالات. ومع بداية السبعينيات، قطعت حكومة جعفر النميري العلاقات مع الاتحاد السوفيتي، بعد فشل الانقلاب المدعوم من موسكو، وذلك حتى نهاية الثمانينيات.

في العام 1989، بدأت العلاقات تعود تدريجياً إثر الانقلاب الجديد. لكن لم تكتمل العودة بسبب تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. وفي نفس العام أعلن السودان اعترافه الرسمي بروسيا الاتحادية.

في العام 2002، زار وزير الدفاع السوداني، بكري حسن صالح، روسيا. وجرى التوقيع على اتفاقية تعاون عسكري بين الحكومتين (2003) خلال زيارة إلى الخرطوم أداها يوري خوزيانينوف، نائب رئيس لجنة التعاون العسكري والتقني الروسية. كما جرى الاتفاق عام 2007 على تشكيل لجنة لتطوير التعاون.

تتعدّد أوراق القوّة الاستراتيجية التي يتمتع بها السودان، والتي جعلت منه هدفاً لتنافس أطراف إقليمية ودولية عديدة، في مقدّماتها روسيا الاتحادية، ومنها :

1- الموقع الاستراتيجي في شرق القارة الأفريقية، وكونه حلقة وصل تربط بين دول شمال القارة وجنوبها وشرقها وغربها. كما يجاور حدودياً دولاً مهمة وعديدة، مثل مصر وليبيا وتشاد وإفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا؛ وهو ما يعني التأثير على أقاليم ممتدة تشهد تنافساً عالمياً وإقليمياً حولها، مثل منطقة الساحل والصحراء، والشرق الأوسط والخليج العربي والبحر المتوسط، والبحر الأحمر والقرن الأفريقي .

2- السواحل البحرية: حيث يمتلك السودان ثاني أطول ساحل على البحر الأحمر (نحو 720 كلم)، ما يزيد من أهميته في أمن البحر الأحمر، والتأثير على الملاحة التي تمر عبر مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وقناة السويس، عند المدخل الشمالي للبحر الأحمر، الذي يعدّ من أهم الممرات البحرية في العالم؛ وهو ما زاد من حدّة التنافس الدولي والإقليمي عليه.

3- العمق الاستراتيجي: حيث تصل مساحة السودان إلى 1,886,000 كم<sup>2</sup>، يحتل بها موقع ثالث أكبر دولة من حيث المساحة في أفريقيا بعد انفصال الجنوب عام 2011؛ وهذا الامتداد الجغرافي، فضلاً عن منافذ البرية الممتدة، جعله يمتلك منفذاً بحرياً استراتيجياً يستمد جانباً كبيراً من أهميته من أنه منفذ لدول في الجوار تصنّف مغلقة، لكونها ليس لها سواحل بحرية، مثل تشاد وجنوب السودان، وأفريقيا الوسطى، وإثيوبيا. ويعدّ ميناء بورتسودان أهم الموانئ السودانية، كما تعد مدينة بورتسودان مركزاً لوجستياً وتجاريّاً مهمّاً مع وجود مصفاة نفط رئيسية فيها .

4- الثروات الطبيعية: يتمتع السودان بوفرة في الموارد والثروات الطبيعية، كاليورانيوم والذهب والكوبالت والنفط، حيث يمتلك ثالث أكبر احتياطي في العالم من اليورانيوم، مما فتح شهية أميركا على هذا الأمر؛ كما يمتلك ثالث أكبر احتياطي في أفريقيا من إنتاج الذهب، والثالث عشر عالمياً؛ فضلاً عن وجود نحو 220 مليون دونم صالحة للزراعة، وثروة حيوانية تقدّر بأكثر من 150 مليون رأس بقري وماعز، ما يؤهّله لأن يكون سلّة غذاء العالم، وخصوصاً مع وفرة مياه الأمطار والأنهار التي يتمتع بها.

5- القواعد العسكرية: خلال زيارة قام بها الرئيس السوداني السابق، عمر البشير، إلى روسيا عام 2017، طالب الروس بإقامة قاعدة لهم في الأراضي السودانية على البحر الأحمر لحماية بلاده من التهديدات الأميركية. وارتبطت دعوة البشير باعتبارها عديدة، منها وجود هواجس من إمكانية إعادة الرئيس الأميركي ترامب فرض العقوبات على بلاده. كما أراد التلويح لواشنطن بأن إبقاء بلاده على قوائم الإرهاب سيجعلها تتحرّك نحو موسكو؛ هذا بجانب مكافأة روسيا على مواقفها المؤيدة له في المحافل الدولية، بداية من المحكمة الجنائية الدولية، ورفض موسكو القرار الصادر بحق البشير عام 2008، وانسحابها عام 2016 من التصديق عليه، وكذلك موقف روسيا من أزمة دارفور وعملية تدويلها، ودعمها خفض عدد قوات "يوناميد" الأممية . الأفريقية المشتركة العاملة في السودان، حيث دفعت باتجاه صدور قرار من مجلس الأمن بالإجماع (2017) بشأن خفض التدريجي لهذه القوات بنسبة 40%، تمهيداً لإحلال القوات السودانية محلّها.

اتفاقية القاعدة العسكرية التي ناقشتها الدولتان تم رفعها إلى مجلس الدوما الروسي، الذي أقرها ورفعها إلى الرئيس بوتين، والذي صادق عليها بصفة نهائية في 2020. بدأت روسيا في بناء القاعدة في "فلامنغو" على البحر الأحمر، ووصلت إلى المنطقة قوات وخبراء من روسيا (حوالي 300 عنصر) بدأوا بخطوات التنفيذ، عبر نصب المعدات الخاصة بهوائيات الاتصالات؛ وأعلنت أنها قدّمت للسودان من الخدمات ما يؤهلها للحصول على قاعدة لوجستية لصيانة قطعها البحرية الموجودة في البحر الأحمر، وأنها أوفت بالتزاماتها، وقدّمت المقابل الذي جرى الاتفاق عليه بين الطرفين.

وقد نصّت بنود الاتفاقية على أن تكون مدّتها 25 عاماً قابلة للتجديد عشرة أعوام إضافية، مع عدم منح أي قوة أو دولة أخرى مركزاً لوجستياً مماثلاً على ساحل البحر الأحمر، وألا تكون للسودان أي ولاية قانونية داخل منطقة القاعدة؛ فضلاً عن تقديم القاعدة للخدمات لسفن ذات طبيعة نووية، وإقامة إنشاءات على الأرض المحاذية لساحل القاعدة بحوالي 50 كيلومتراً إلى الداخل السوداني، يتم فيها نصب هوائيات وأجهزة تنصت، ويتم استخدامها في عمليات الإصلاح والتموين وإعادة الإمداد لأفراد أطقم السفن الروسية. ويحق للجانب السوداني استخدام منطقة الإرساء، بالاتفاق مع الجهة المختصة من الجانب الروسي. وتحدّد الاتفاقية إمكانية بقاء أربع سفن حربية حداً أقصى في القاعدة البحرية، ويحقّ لروسيا أن تنقل عبر مرافئ السودان ومطاراته أسلحة وذخائر ومعدّات ضرورية لتشغيل تلك القاعدة. وقد جرى التوقيع على إنشاء القاعدة العسكرية البحرية الروسية في السودان فعلياً في عهد البشير، لكن أهميتها تعاضمت لحكام السودان الجدد بعد انقلابي يونيو/حزيران 2019، وأكتوبر/تشرين الأول 2021، حيث أعلنت روسيا دعمها الانقلاب. وفي قمة سوتشي 2019، تعهّد الرئيس بوتين بتنفيذ عدة اتفاقيات دفاعية روسية مع السودان، تحت مسمّيات مختلفة، منها: إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية السودانية وتعزيز قدراتها وقواتها، والتعاون في المجال النووي السلمي، وزيادة الصادرات من الأسلحة الروسية إلى السودان، التي تأتي في المرتبة الثانية في أفريقيا بعد الجزائر في حجم هذه الصادرات. وفي هذا الإطار، تعدّدت زيارات المسؤولين السودانيّين إلى روسيا، مثل وزيرة الخارجية السابقة مريم الصادق المهدي، ووزير الدفاع ياسين إبراهيم ياسين، ثم زيارة نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول محمد حميدتي في 2022، لتعزيز العلاقات الأمنية والعسكرية بين الطرفين. كما تردّد كذلك الحديث عن نقل كميات ضخمة من الذهب السوداني إلى روسيا.

في العام الحالي، زار وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف العاصمة السودانية، حيث أكد خلال حديثه إن روسيا والسودان متفقتان على "التوجه نحو عالم ديمقراطي متعدّد الأقطاب"، وأن موسكو تنتظر موافقة الخرطوم بشأن بدء العمل الجادّ في قاعدة فلامنجو، وضرورة التنسيق المشترك في المحافل الدولية لإصلاح الأمم المتحدة، في ظل التحديات التي تواجهها روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية؛ وهذا كان أحد أهم الأسباب للنزاع العسكري المسلّح في السودان.

في العام 1998، تم تنظيم العلاقات التجارية والاقتصادية الروسية مع السودان بموجب اتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي والتقني التي أبرمت بين الحكومتين الروسية والسودانية، والتي الغت كل الاتفاقيات القديمة.

عام 2007، وبتوصية من الرئيس السوداني عمر حسن البشير، تم تشكيل لجنة تطوير التعاون الروسي-السوداني.

عام 2001، وقّعت الخرطوم مذكرة تفاهم في مجال النفط بين شركة "تات نفط" الروسية ووزارة الطاقة السودانية. وكانت شركتا "لوكويل" و"روس نفط" الروسيّتان قد أبدتا اهتمامهما بالعمل في السوق السودانية.

عام 2002، ألغيت الاتفاقية التي وقّعتها شركة "سلاف نفط" الروسية في نفس العام، والتي كانت تخص تقاسم المنتجات في أحد مكامن النفط الواعدة الواقعة في السودان.

في العام 2004، فازت شركة "ستروي ترانس غاز" الروسية بمناقصة إنشاء قسم من خط أنابيب النفط، يربط بين محتوى النفط "ميلوت" وبور السودان الواقع على ساحل البحر الأحمر بطول 366 كيلومتراً، وقدرته على تمرير النفط بمقدار 200 ألف برميل يومياً. وتبلغ كلفة العقد الإجمالية 100 مليون دولار. وتم إنجاز هذا القسم من خط أنابيب النفط في مطلع عام 2008.

تتطور علاقات السودان مع بعض جمهوريات روسيا الاتحادية، وبينها جمهورية تارستان الروسية، التي تمكنت بعض شركاتها، مثل "كاماز" ومصنع المروحيات وشركة "الأناس"، وغيرها من الشركات التنارية الروسية، تمكنت من تثبيت قَدَمها في السوق السودانية.



كما تعمل الشركات الروسية بنجاح في قطاع النقل الجوي السوداني. وتقوم قرابة 35 طائرة ومروحية روسية برحلات جوية في إطار البرامج الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة. وتعد مجموعة الطائرات الروسية هذه أكبر مجموعات الطيران الروسية المرابطة خارج روسيا.

تدرس شركة "السكك الحديدية" الروسية إمكانات مشاركتها في تحقيق مشروع واسع النطاق، وهو تطوير شبكة السكك الحديدية في السودان، بما في ذلك توريد عربات القطار والقاطرات الروسية الصنع. كما توجد بعض الخطوات الرامية إلى إقامة الشراكة الروسية السودانية في مجال الطاقة.

وتضم الصادرات الروسية إلى السودان الماكينات والتقنيات والأجهزة الكهربائية ومواد البناء. كما توجد إمكانات لتنظيم تصدير منتجات شركات الطائرات والسيارات الروسية والبصريات والسلع الاستهلاكية والحبوب. ويتم تصدير جزء من السلع الروسية إلى السودان عن طريق شركات الوساطة المصرية والسعودية والإماراتية. أما الواردات الروسية من السودان، فتحتوي أساساً على المنتجات الزراعية، كالقطن والشاي الأحمر الطّبيّ والمسمم والفول السوداني

في العام 2017، وقّعت روسيا والسودان بمدينة سوتشي الروسية، اتفاقاً حكومياً للتعاون في مجال استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية. كما وقّع الطرفان اتفاقية لبناء محطة طاقة نووية بقدرة 1200 ميغواط، تنفذها شركة روس آتوم الروسية.

في عام 2021، أكد رئيس أركان الجيش السوداني محمد عثمان الحسين، أن بلاده بصدد مراجعة اتفاق مع روسيا لبناء قاعدة بحرية على البحر الأحمر. وقال الحسين إن اتفاقية القاعدة البحرية الروسية "كانت موقّعة في عهد حكومة الإنقاذ"، في إشارة إلى نظام الرئيس المعزول عمر البشير.

وأضاف "الزيارة الأخيرة (من الوفد الروسي) كانت عبارة عن محادثات لإعادة النظر في الاتفاقية لتتحقق مصالح السودان".

#### العلاقات السودانية - الأمريكية:

ظهر الاهتمام الأمريكي تجاه السودان بعد الانقلاب العسكري عام 1958، حيث كانت الرؤية الأمريكية في ذلك الوقت تقوم على مبدأ الاعتماد على الأنظمة العسكرية، والتي تُعتبر من وجهة نظرها حليفاً استراتيجياً يمكن التعامل معه ودعمه بسهولة، والتحكم به عن طريق حزم المساعدات العسكرية والمادية.

بعد الانقلاب الثاني، تدهورت العلاقة مع الولايات المتحدة، حتى قُطعت نهائياً بعد حرب 1967، بسبب الموقف السوداني من الصراع مع الكيان الإسرائيلي.

ما بين عامي (1969-1971) كانت علاقات النظام السوداني مع الإدارة الأمريكية سيئة نسبة لانحيازه للمعسكر الشرقي واعترافه بألمانيا الشرقية وتبنيّه لسياسات المصادرة والتأميم، وانحيازه للتيار العربي الاشتراكي المعادي للرأسمالية والامبريالية. ولكن بعد فشل المحاولة الانقلابية الشيوعية عام 1971، غير النظام توجهه نحو الولايات المتحدة، والتي عاودت اهتمامها بالسودان، حيث عززت في تلك المرحلة من وجودها السياسي والأمني والاقتصادي في السودان. وقد حصل السودان حينها على دعم أمريكي كان الأكبر في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان من نتائج توطيد هذه العلاقات دخول شركة شيفرون الأمريكية للاستثمار في مجال النفط في السودان، إضافة إلى تدفق المعونات الأمريكية وصندوق النقد الدولي على السودان. وظلت العلاقات السودانية - الأمريكية جيدة في عهد جعفر النميري، رغم غياب الديمقراطية وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان، عكس الشعارات الأمريكية؛ لكن المصالح الأمريكية أهم من كل الشعارات، حيث بلغت تلك العلاقة إلى قمة القمم، حينما ساعد النميري في عملية نقل اليهود الفلاشا إلى الكيان الإسرائيلي عبر البر من إثيوبيا، ومن ثم عبر البحر وعبر المطارات الصغيرة. بعدها تدفقت المساعدات الاقتصادية للسودان، حتى بلغت أكثر من أربعمئة مليون دولار، بينما بلغت المعونات العسكرية ما بين (1982-1985) أكثر من ثلاثمئة مليون دولار .

عام 1983، تدهورت العلاقات بعد إعلان الرئيس النميري عن تطبيق القوانين الإسلامية في البلاد. انسحبت خلال هذا الوقت شركة شيفرون من الاستثمار في النفط. والمحطة الرابعة كانت بعد مجيء الحكومة الديمقراطية الثالثة حيث تدنّت المعونات الأمريكية إلى أقل من خمسة وعشرين مليون دولار في العام 1985. في العام 1988، طبقت أولى العقوبات الأمريكية على السودان نتيجة لتراكم الديون وعدم السداد، وتم منع المساعدات عنه.

في العام 1993، أُدرج السودان في قائمة الدول الراحية للإرهاب؛ وتم حرمانه حتى من البرامج الزراعية وبرامج دعم السلام، والقروض التفضيلية، وغيرها من المعونات .

في العام 1996، جرى إغلاق السفارة الأمريكية في الخرطوم. كما طالبت أميركا الخرطوم بتسليم المشتبه في قيامهم بالمحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا.

عام 1997، فرضت الإدارة الأمريكية عقوبات اقتصادية شاملة على السودان، بقرار تنفيذي أحادي، تعلل بالسياسات التي اتخذتها حكومة السودان، ودعمها المستمر للإرهاب الدولي وجهود زعزعة المنطقة واستقرار الحكومات المجاورة، وانتهاك حقوق الإنسان، والتي تشكل تهديداً غير عادي للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية. وتم فرض الحظر التجاري الكامل على الأراضي السودانية وتجميد الأصول الخارجية لها.

بعد الإطاحة بنظام عمر البشير، في العام 2019، تغير الموقف الأمريكي من السودان بشكل كبير، بدءاً من رفع اسمه من قوائم الدول الراعية للإرهاب، مروراً بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وصولاً إلى مرحلة تقديم المساعدات، حيث عملت الوجوه المدنية الثورية بقيادة حمدوك على مغازلة الإدارة الأمريكية، عن طريق قبول إملاءات إدارة الرئيس السابق ترامب السياسية والاقتصادية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني من ناحية، ودفع ما يزيد عن 300 مليون دولار كتعويضات لضحايا تفجيرات نيروبي ودار السلام، من ناحية أخرى.

وقد تمثلت الاستفادة السياسية والاقتصادية من تلك الصفقات برفع اسم السودان من قائمة الإرهاب، زائداً بعض الفئات الاقتصادية، والمتمثل في قرض ملياري دولار من صندوق النقد بتسهيلات في الدفع، حيث تم دفع الديون السودانية من القرض نفسه؛ وبذلك تكون أميركا قد جددت الديون للسودان، لكن بحلة جديدة؛ لتصبح هذه المكاسب سلبية للشعب السوداني على المدى الطويل.

### العلاقات السودانية-المصرية:

تمتد الحدود المصرية - السودانية نحو 1273 كم، ويمثل السودان العمق الاستراتيجي الجنوبي لمصر. لذا، فإن أمن السودان واستقراره يمثلان جزءاً أساسياً من الأمن القومي المصري. فمنذ استقلال السودان في مطلع العام 1956 والعلاقات المصرية السودانية تمر دورياً بحالات من السلبية والإيجابية. وأحياناً يحكم عليها الفتور؛ ويعود ذلك إلى شكل الحكم المتغير باستمرار في السودان. لكن بالنسبة لمصر، فإن أفضل حالات علاقتها بالسودان كانت في ظل أنظمة الحكم العسكرية؛ ودعم مصر للحكومات العسكرية السودانية كان سبباً من أسباب بقاء تلك الحكومات لفترات أطول؛ وهذا ما أدى إلى تدهور العلاقات المصرية - السودانية مع

غياب حكم العسكر، كما حدث إبان فترة "الديمقراطية الثالثة"، التي عملت بادئ ذي بدء على إلغاء اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين، وإلغاء الاتفاقيات التي كانت تُعنى بالتكامل المصري- السوداني، واستبدال هذه الاتفاقيات بما سمّي آنذاك الورقة البيضاء، أو الاتفاقية الفارغة من المضمون : أسماها الصادق المهدي (رئيس الوزراء) ميثاق الإخاء.

تدهورت العلاقات المصرية - السودانية بشكل غير مسبوق في فترة التسعينيات، ووصلت إلى مرحلة شُبّهت بالحرب الباردة، حيث تجاوزت التراشق الإعلامي بين الحكومتين إلى التحريض والتعبئة على الخصم المصري الذي يدعم العسكر والدكتاتورية؛ وهو ما أوجد جيلاً سودانياً كارهاً للحكومة والحكم في مصر.

فترة الصادق المهدي: طلبت حكومة "الصادق المهدي" إلغاء ميثاق التكامل المصري - السوداني، وأحلت محله ما أطلق عليه "ميثاق الإخاء"؛ وهو تعاون أقل كثيراً من التعاون الذي كان مخططاً له طبقاً لميثاق التكامل.

عام 2000، بدأت العلاقات المصرية -السودانية بالتحسن. وبعد الانشقاق الذي وقع في صفوف نظام الإنقاذ وخروج حسن الترابي من الحكم، اكتسبت هذه العلاقات دفعة قوية عبر الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس السابق حسني مبارك للخرطوم عام 2003، بعد فترة من القطيعة دامت لأكثر من عقد. وقد مثّلت الزيارة بحدّ ذاتها حدثاً كبيراً، وتتويجاً لمسار التحسن البطيء في العلاقات، وأعطت الإشارة إلى أن العديد من الملفات ستُحل بين البلدين، وخاصة الملف الأمني.

عام 2004، اتفق البلدان على إصدار قانون يقرّ العمل بحريّات أربع، وهي: التملك والتنقل والإقامة والعمل بين مصر والسودان. كما وجّه الرئيس مبارك الحكومة المصرية، أثناء لقاء القمة في القاهرة، للبدء فوراً بافتتاح وحدات صحية ومشاريع خدمية في الجنوب إسهاماً في خلق الاستقرار وتثبيت السلام.

### العلاقات المائية :

شكّل السودان بالنسبة لمصر أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه النقطة، حيث إنه ملتقى روافد نهر النيل القادمة من إثيوبيا عبر النيلين الأبيض والأزرق، لتعبّره في اتجاه مصر. وقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين باهتمام خاص، لاعتبارات الجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصاهرة، فضلاً عن الموقع السياسي للسودان بالنسبة لمصر؛ يُضاف إلى ذلك كونهما دولتي مصب. وقد التزمت الدولتان بكل بنود التعاون طبقاً لما أقرّته

اتفاقات 1929, 1959 حول تنظيم استغلال مياه نهر النيل بما يحقّ مصالح كل من مصر والسودان في حدود الحصص المقررة لكل دولة.

كما حرصت كل من مصر والسودان على التنسيق المائي فيما بينهما. وقد انعكس ذلك على ترابط الدولتين خلال الأزمة التي نشأت خلال عام 2009 حول الاتفاق الإطاري للتعاون القانوني والمؤسسي لاتفاقية حوض النيل لإعادة تقسيم المياه، وإنشاء مفوضية لدول حوض النيل، والذي أعدته دول المنبع ورفضت مصر التوقيع عليه، مستندة إلى المطالبة بالمحافظة على الحقوق التاريخية والامتيازات القانونية الخاصة بحصة مصر والإخطار المسبق.

ولم يقتصر التنسيق فيما بين الدولتين حول مياه النيل عند مجرد اتخاذ مواقف مشتركة إزاء كل ما يمس هذا المورد المهم للمياه؛ بل تعداه إلى القيام بمشاريع مشتركة للمحافظة على هذا المورد وتميته. ومن أهم هذه المشاريع، مشروع قناة " جونجلي " التي تم حفر 80% منها، والذي تتقاسم عوائده المائية كل من مصر والسودان.

في العام 2018، قام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بزيارة العاصمة السودانية الخرطوم، التقى خلالها الرئيس عمر البشير، حيث تناولت القمة المصرية -السودانية العديد من الملفات المتعلقة بالتعاون المشترك وسبل تعزيز العلاقات الثنائية، بما يسهم في تحقيق مصالح البلدين الشقيقين وشعبي وادي النيل .

كما شهدت أعمال الدورة الثانية للجنة الرئاسية المصرية - السودانية المشتركة التوقيع على حزمة من البرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم بين الجانبين، في مجالات تبادل الخبرات والرعاية الصحية والزراعة واستصلاح الأراضي والتعليم والإعلام والشباب والرياضة وغيرها من مجالات التعاون المشترك.

2015 : قام الرئيس السيسي بزيارة للسودان للمشاركة في القمة الثلاثية المصرية -السودانية - الإثيوبية لبحث موضوع المياه.

2011: وقّعت مصر والسودان عدة اتفاقيات، شملت الإعداد لمشروعات مشتركة في مجال الأمن الغذائي وتشجيع الاستثمارات بين البلدين في مختلف المجالات، وأهمها استكمال مشروع الشركة المصرية-السودانية للتكامل الزراعي بالنيل الأزرق، لزراعة 160 ألف دونم. ومن المقرر أن تتم زراعة محاصيل: القطن، وزهرة الشمس، والذرة الرفيعة، والسهم، على أن يقسم الإنتاج بين الدولتين.

المشاريع المشتركة بين البلدين في مجالات النقل والطرق :

- 1 - بناء الطريق الساحلي بين مصر والسودان بطول 280 كيلو متر داخل مشروع طريق قسطل وادي حلفا، بطول اربع وثلاثون كم داخل الأراضي المصرية، وسبعة وعشرون كم داخل الأراضي السودانية.
- 2- طريق أسوان - وادي حلفا - دنقلة، لتطوير وإعادة هيكلة خطوط السكك الحديدية لتسهيل حركة نقل البضائع والأفراد.
- 3- مد الشبكة الكهربائية إلى شمال السودان، للاستفادة من الطاقة في مجال البناء وتطوير سبل الري والصرف الصحي.
- 4- استمرار التعاون في مجال الموارد المائية والري - حسب اتفاقية حوض النيل - وتنظيف الجزء الجنوبي من النيل.
- 5 - مبادرة حوض النيل:

يشكل السودان بالنسبة لمصر أهمية خاصة فيما يتعلق بهذه النقطة، حيث إنه ملتقى روافد نهر النيل القادمة من إثيوبيا عبر النيلين الأبيض والأزرق، لتعبئه في اتجاه مصر. وقد حظيت العلاقة المائية بين البلدين بوضعية مهمة وخاصة لاعتبارات، جغرافية وتاريخية؛ بالإضافة إلى روابط الدين واللغة والقربان العائلية بين البلدين؛ والأهم هو موقع السودان السياسي بالنسبة لمصر، حيث يتشاركان بكونهما دولتي مصب نهر النيل وما يترتب من ذلك من تبعات تحتاج إلى تفاهات عميقة ودائمة..

التزمت الدولتان بالتعاون بتنظيم استغلال مياه نهر النيل بما يحقق مصالح كلتا الدولتين، مصر والسودان، في حدود الحصص المقررة لكل دولة حسب الاتفاقيات الدولية لتنظيم المياه..

2009: حرصت الدولتان على التنسيق المائي فيما بينهما. وقد انعكس ذلك على ترابط الدولتين خلال الأزمة التي نشأت حول الاتفاق الإطاري للتعاون القانوني والمؤسسي باتفاقية حوض النيل لإعادة تقسيم المياه، وإنشاء مفوضية للدول التي تستفيد من مياه حوض النيل، والذي أعدته دول المنبع ورفضت مصر التوقيع عليه، بحجة المحافظة على الحقوق التاريخية والامتيازات القانونية الخاصة بحصة مصر من النيل.

ولم يقتصر التنسيق بين الدولتين حول مياه النيل عند مجرد اتخاذ المواقف المشتركة إزاء كل ما يمس هذا المورد المهم للمياه ، بل تعداه إلى القيام بمشاريع مشتركة للمحافظة على هذا المورد وتتميته. ومن أهم هذه المشاريع، مشروع قناة " جونجلي " التي تم حفر 80% منها، والذي تتقاسم عوائده المائية كل من مصر والسودان، أدى إلى تشكيل لجان مشتركة تحصر كافة المشكلات الجانبية التي يمكن أن تترتب على استخدام قناة ( جونجلي ) وتناقش حلولها الممكنة، في إطار بعض التعديلات الجزئية التي يمكن أن تمس مسار القناة، قبل أن يبدأ العمل من جديد في استئناف حفر العشرين في المائة الباقية من القناة.

فترة الصادق المهدي: طلبت حكومة "الصادق المهدي" إلغاء ميثاق التكامل المصري- السوداني، وأحلت محله ما أطلق عليه "ميثاق الإخاء"، وهو تعاون أقل كثيراً من التعاون الذي كان مخططاً له، طبقاً لميثاق التكامل.

وَقَّع الجانبان المصري والسوداني، خلال انعقاد اللجنة المصرية - السودانية المشتركة بالخرطوم، على تسع اتفاقيات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذية للتعاون بين البلدين.

#### أهم الاتفاقيات الموقعة :

- 1- إتفاق تعاون بين الصندوق الاجتماعي في مصر وديوان الزكاة والإئناء في السودان.
- 2- إتفاق تحقيق الأمن الغذائي بين شعبي البلدين.
- 3- إتفاق إقامة مشروع آخر للوقود الحيوي.
- 4- إتفاق إطاري بين جامعة القاهرة ووزارة التعليم العالي في السودان بشأن عودة بعثة جامعة القاهرة فرع الخرطوم للعمل في السودان.

#### أهم الاتفاقيات التجارية:

- 1- إتفاقية الكوميسا التي تتم حالياً في إطارها المعاملات التجارية بين البلدين.
- 2- إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

3-بروتوكول للتبادل التجاري بين البلدين ( مارس 1993)، ويتضمن أهم بنوده أن تتم المعاملات التجارية بالعملة الحرة القابلة للدفع وبنظام الصفقات المتكافئة.

4- خلال شهر نوفمبر 2003، تم توقيع اتفاقية بين الجانبين يقوم بمقتضاه الجانب المصري باستيراد اللحوم السودانية المبردة من السودان.

5-اتفاقية لتسيير تجارة الجمال السودانية بين الجانبين بشكل متدفق ومستمر.

6-الاتفاق على إنشاء منطقة حرة بمدينة جوبا.

### التبادل التجاري والاستثمارات

شهدت العلاقات السودانية - المصرية تقدماً خلال السنوات القليلة الماضية، في الجوانب الاقتصادية والاستثمارية وتزايد تدفق رجال الأعمال بين البلدين، الأمر الذي نتجت عنه زيادة التبادل التجاري وتضاعف عدد الشركات المصرية في السودان، والعكس.

خلال العام 2008، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 500 مليون دولار؛ ومازال يميل إلى مصلحة مصر. وبالمقارنة مع الأعوام الماضية، حدثت قفزات كبيرة، خاصة في السنوات الثلاث الأخيرة.

فيما يتعلق بالصادرات المصرية إلى السودان، فإن هناك عددًا من الصادرات المصرية شهدت، ولا تزال تشهد، ارتفاعاً في قيمتها خلال عام 2008م، وفي مقدمتها: حديد التسليح والأثاث المعدني والسلع الغذائية ومصنوعات اللدائن والمنتجات البترولية والأدوية ومصنوعات من النحاس.

فيما يتعلق بحركة الواردات المصرية من السودان، سجّلت ما قيمته 31.6 مليون دولار خلال عام 2008م، مقابل 40.3 مليون دولار خلال عام 2007م، بانخفاض قدره 8.7 مليون دولار. وتتركز واردات مصر من السودان في القطن الخام والسّمسم والبذور الزيتية.

أما عن قيمة الاستثمارات المصرية في السودان، فقد بلغت في نهاية عام 2008 2.5 مليار دولار، بعد أن كانت لا تتجاوز 82 مليون دولار في نهاية ديسمبر 2002م، بما يعني زيادتها 30 ضعفاً خلال 6 سنوات فقط. وتستأثر مصر بالمركز الثالث بين أهم الدول العربية المستثمرة في السودان، بينما يحتل السودان المركز 13 بين أهم الدول العربية المستثمرة في مصر بما قيمته 197.2 مليون دولار، في 30 يونيو 2008م.



كما تمثلت الاستثمارات المصرية في السودان في مجالات الصناعة (بنسبة 70.5%)، والخدمات (بنسبة 28.4%)، والقطاع الزراعي السوداني في المرتبة الثالثة (بنسبة 1.1%).

**أهم المشاريع المشتركة بين البلدين في مجالات النقل والطرق والري:**

-بناء الطريق الساحلي بين مصر والسودان بطول 280 كيلو متر.

-مشروع طريق قسطل وادي حلفا بطول 34 كم داخل الأراضي المصرية ، و 27 كم داخل الأراضي السودانية.

-طريق أسوان - وادي حلفا - دنقلة.

-تطوير وإعادة هيكلة خطوط السكك الحديدية لتسهيل حركة نقل البضائع والأفراد.

-مد الشبكة الكهربائية إلى شمال السودان.

-استمرار التعاون في مجال الموارد المائية والري ، بما في ذلك إحياء مشروع قناة جونجلي.

-تطهير الجزء الجنوبي من النيل.

-تطوير شبكة الري والصرف في السودان.

**ماذا يريدون من السودان ؟**

بعد تقدير المواقف السياسية والاعتبارات الاستراتيجية، ومعرفة مدى نفوذ الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في المجتمع السوداني، ومدى تأثير طبيعة الحكم فيه على العلاقات الخارجية للبلاد، ونظراً لغنى السودان المائي، والثروة الحيوانية التي يتمتع بها، والثروات الطبيعية أيضاً، كلّها جعلته قبلة الطامعين والباحثين عن موطئ قدم لهم في البر والبحر، وتقاسم الحصص والسيطرة على المقدرات. فالتحكم بالسودان المنقسم، والمتشظي الضعيف، أسهل من التحكم بالسودان المتماسك والقوي؛ وبذلك بدأت لعبة الأمم على أراضيه، نظراً للبيئة الخصبة لمثل هذه النزاعات؛ والسودان لم يرتاح على مر تاريخه من الانقلابات والانقلابات المضادة.

**الثروات والموارد السودانية**

-200 مليون دونم هي المساحات الصالحة للزراعة، المزروع منها حالياً 64 مليون دونم فقط ! وهذه المساحة كافية لإطعام أغلب الدول العربية فيما لو تم استغلالها بالطرق العلمية الحديثة.

- مساحة المراعي الطبيعية الخصبة حوالي 115 مليون دونم، وهي صالحة للرعي، وللاستفادة منها بالزراعات الخفيفة.

-يهطل على السودان 400 مليار متر مكعب ماء سنوياً .. وهي أمان مائي للمنطقة كلها.

-يمتلك السودان سادس أكبر ثروة حيوانية في العالم، بحجم 110 ملايين رأس من المواشي.

-42 ألف طن هو إجمالي إنتاج السودان من الأسماك سنوياً.

-احتياطي الذهب في السودان يُقدّر بـ 1550 طن. وهو ثالث أكبر منتج في أفريقيا للمعدن النفيس بـ إنتاج 93 طن.

-احتياطيات الفضة تقدر بـ 1500 طن.

-5 ملايين طن من النحاس.

-1.4 مليون طن من اليورانيوم، وهي ثروة تضع عيون أمريكا وأوروبا عليها.

- يستحوذ السودان على 80% من الإنتاج العالمي للصمغ العربي، الذي يدخل في 180 صناعة في القطاعات الغذائية والدوائية؛ ويتم تهريب واحتكار 70% منه سنوياً من قبل شركات محلية وعالمية.

- يُنتج السودان 39% من السمسم الأبيض من الإنتاج العالمي و 23% من السمسم الأحمر.

**من هما طرفا المواجهة في الصراع الحالي؟**

الطرفان الرئيسيان في الصراع الحالي على السلطة هما: الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان منذ عام 2019، والفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، نائبه في المجلس وقائد "قوات الدعم السريع".

**من هو حميدتي؟**

في 13 أبريل/نيسان عام 2019، رقي الفريق محمد حمدان دقلو، الشهير بـ"حميدتي"، إلى رتبة فريق أول، وتم تعيينه نائباً لرئيس المجلس العسكري الانتقالي الذي ترأسه الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان؛ وذلك في أعقاب عزل الرئيس السوداني عمر البشير. جاء ذلك بعد ساعات من إعلان حميدتي رفضه المشاركة في المجلس، "إلى حين الاستجابة لمتطلبات الشعب والبدء فيها".

بعدها بفترة وجيزة، تم تشكيل المجلس السيادي لقيادة المرحلة الانتقالية لمدة 39 شهراً، والذي تكوّن من 11 عضواً - ستة مدنيين وخمسة عسكريين، وأصبح حميدتي النائب الأول لرئيس المجلس الذي ترأسه البرهان أيضاً.

بدا مسار صعود حميدتي إلى مقدّمة المشهد السياسي في السودان غريباً، إذ جاء من خارج المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية التقليدية.

يُعدّ حميدتي أحد العناصر الأساسية التي أطاحت بالرئيس السابق البشير، الذي كان قد قرّبه منه ودعمه، وأضفى الشرعية على الميليشيا القبلية التي كان يقودها، ودمجها في المؤسسة العسكرية تحت اسم "قوات الدعم السريع".

ينحدر حميدتي من قبيلة الرزيقات ذات الأصول العربية التي تقطن إقليم دارفور، غربي السودان. وقد ترك الدراسة في عمر مبكر وعمل في العشرينات من عمره في تجارة الإبل بين ليبيا ومالي وتشاد بشكل رئيسي، فضلاً عن حماية القوافل التجارية من قطاع الطرق في مناطق سيطرة قبيلته.

جنى حميدتي ثروة كبيرة من عمله هذا في التسعينيات، ممّا مكّنه من تشكيل ميليشيا قبلية خاصة به تنافست مع ميلشيات قبلية أخرى. وعند اكتشاف الذهب في جبل عامر، سيطرت ميليشياته على مناجمه، وأضفى البشير الشرعية على هذه الميليشيا بتسميتها "قوات الدعم السريع" وفق مرسوم رئاسي أصدره في عام 2013. وكان قوامها الأساسي مكوّناً من 5000 عنصر، كانوا مسلّحين ونشطين قبل ذلك بوقت طويل.

لم يُعجب ذلك رئيس أركان الجيش، إذ أراد أن يذهب المال لتعزيز القوات النظامية. لكن البشير كان متخوفاً من وضع الكثير من السلطة في أيدي جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بعد أن كان قد طرد مديره للتو بتهمة التآمر ضده.

لذا أصبحت قوات الدعم السريع مسؤولة أمام البشير نفسه. وقد أعطى البشير لحميدتي لقب "حمائتي"، بمعنى "الذي يحميني".

شاركت قوات الدعم السريع في عدد من النزاعات الإقليمية، ومن أبرزها دورها في القتال ضمن قوات التحالف بقيادة السعودية في جنوب اليمن، وعلى طول سهل تهامة - الذي يشمل مدينة الحديدة الساحلية. كما وقّرت حميدتي وحدات للمساعدة في حراسة الحدود السعودية مع اليمن.

وأشارت تقارير إلى أن عدد "قوات الدعم السريع" التي يقودها حميدتي وصل إلى أكثر من 40 ألف شخص في عام 2019.

### اضطرابات إقليم دارفور

اتّهم المتمردون في دارفور، الخرطوم في عام 2003، بتهميش مناطقهم اقتصادياً وسياسياً، الأمر الذي أدّى إلى نشوب نزاع مسلّح بين الطرفين. وقالت الأمم المتحدة إن ما يقرب من 300 ألف شخص قتلوا في ذلك النزاع، ونزح الملايين عن ديارهم.

اعتقلت الحكومة السودانية عام 2014 الصادق المهدي، زعيم حزب الأمة، بسبب انتقاده لممارسات قوات الدعم السريع التي كانت تقاتل إلى جانب الحكومة في إقليم دارفور.

وفيما يلي 10 حقائق عن قوات الدعم السريع:

1- الفريق أول محمد حمدان دقلو هو قائد قوات الدعم السريع، ويشغل في الوقت الحالي منصب نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم.

2- يقدر عدد قوات الدعم السريع بنحو 100 ألف فرد، ولديهم عدة قواعد، وينتشرون في أنحاء البلاد.

3- انبثقت قوات الدعم السريع مما يُسمّى ميليشيا الجنجويد المسلّحة، التي قاتلت في مطلع الألفية في الصراع بدارفور، واستخدمها نظام عمر البشير الحاكم آنذاك في مساعدة الجيش.

4- تعاضمت هذه القوات واستُفيد منها كحرس حدود على وجه الخصوص، لتضييق الخناق على الهجرة غير النظامية. وإضافة لذلك، نمت أعمال دقلو التجارية بمساعدة من البشير، ووسّعت أسرته ممتلكاتها في تعدين الذهب والماشية والبنية التحتية.

5- شرعت قوات الدعم السريع مع الجيش السوداني في إرسال قوات للاشتراك في الحرب في اليمن، ما سمح لدقو بإقامة علاقات مع دول خليجية وتوسيع تجارته مع الامارات والسعودية.

6- تم إقرار قانون يمنح قوات الدعم السريع صفة قوة أمن مستقلة. وقالت مصادر عسكرية إن قيادة الجيش طالما عبّرت عن قلقها إزاء نمو قوات حميدتي ورفضت دمجها في صفوفها.

7- شاركت قوات الدعم السريع في الانقلاب العسكري الذي أطاح بالبشير. وفي وقت لاحق من ذلك العام، وقّع حميدتي اتفاقاً لتقاسم السلطة جعله نائب رئيس مجلس السيادة الانتقالي الحاكم، الذي يرأسه الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

8- تم تعيين حميدتي نائباً للبرهان في المجلس العسكري، ثم عضواً في مجلس السيادة الانتقالي الذي يتأهه البرهان. وكانت تقارير إعلامية تتحدث بين الحين والآخر عن وجود خلافات بين الرجلين.

ورغم العديد من البيانات الصادرة عن المجلس للتأكيد على عدم وجود صراع، وتأكيد البرهان نفسه على أن القوات المسلحة (التي يشغل البرهان منصب قائدها العام) وقوات الدعم السريع (بزعامه حميدتي) "على قلب رجل واحد"، تردّدت أصداء خلافات بينهما حول عدد من القضايا، من بينها حركة وانتشار قوات الدعم في الخرطوم وولايات أخرى؛ فضلاً عما تردّد عن محاولة الدعم السريع عقد صفقات ذات طابع اقتصادي، مع عدد من الشركات الدولية دون علم الدولة.

كما تحدثت تقارير إعلامية، نقلاً عن مصادر عسكرية، عن أن الصراع يتركز بالأساس حول النفوذ الشخصي، أكثر من كونه صراعاً بين القوات المسلحة والدعم السريع. ويبدو أن هذا ما أدى إلى احتدام الصراع بين الرجلين.

قبل التوقيع في 2019، اتهمت قوات الدعم السريع بالمشاركة في قتل عشرات المحتجين المناصرين للديمقراطية. واتهم أيضاً جنود قوات الدعم السريع بممارسة العنف القبلي، مما أدى إلى رفع حميدتي الحصانة عن بعضهم للسماح بمحاكمتهم.

9- شاركت قوات الدعم السريع في انقلاب أكتوبر/ تشرين الأول 2021 الذي عطّل الانتقال إلى إجراء انتخابات. ويقول دقو منذئذ إنه يأسف لحدوث الانقلاب، وعبّر عن موافقته على إبرام اتفاق جديد لاستعادة الحكومة المدنية الكاملة.

-10- في العام 2022، زار دقلو روسيا عشية غزوها أوكرانيا، وأعرب عن انفتاحه على بناء قاعدة روسية على ساحل البحر الأحمر.

وحتى عام 2017، كانت قوات الدعم السريع تابعة لجهاز الأمن والمخابرات، ثم أصبحت تابعة لمؤسسة الجيش، بالرغم من أن معظم أفرادها ليسوا عسكريين.

ومع تطور الأحداث المتعلقة بخطة الانتقال السياسي الجديد، تحالف حميدتي بشكل أوثق مع القوى المدنية من تحالف قوى الحرية والتغيير الذي تقاسم السلطة مع الجيش، في الفترة الممتدة من الإطاحة بالبشير وانقلاب 2021؛ ومع تحالفه مع القوى المدنية، هدَف حميدتي ليصنع من نفسه رجل المرحلة المنقذ للسودان من حكم العسكر، ومن إعادة فلول المعسكر الحاكم سابقاً .

شدّد تحالف قوى الحرية والتغيير وحميدتي (الرجل الذي بنى ثروته من مجالات عدة، أهمها اشتراكه بالحرب على اليمن ضمن عاصفة الحزم، ومن استخدام نفوذه في مجال المناجم وتعددين الذهب)، على ضرورة محاربة الموالين للبشير وقدامى المحاربين، ومنعهم من السيطرة على الحكم مجدداً من الذين استعادوا بعض النفوذ بعد الانقلاب، ولهم جذور عميقة في الجيش، بما يُعرف بالدولة العميقة في السودان، حيث عارض هذا الحلف مجموعة من الموالين للبشير، ورفضوا الاتفاق القاسي بالانتقال الجديد إلى جانب بعض الفصائل المتمردة الموالية للجيش، التي استفادت من اتفاق السلام لعام 2020 ومن تعيين حميدتي نائباً للبرهان في المجلس العسكري، ثم عضواً في مجلس السيادة.

وهذا الصراع هو الذي عَجّل بفشل حكومة الفترة الانتقالية التي انشغلت بإرضاء المحاور الدولية على حساب الاهتمام بمتطلبات تحسين حياة المواطن السوداني في المعيشة والاقتصاد والأمن والسياسة، وتبني الأجندة الغربية الخاصة بالمرأة وحقوق المثليين وغيرها. كما أن إثارة مثل هذه الموضوعات أدت إلى استفاد الطاقات والانقسام وشدّد الاستقطاب في الساحة السودانية، بدلاً من الاصطفاف خلف مشروع وطني للتنمية والاستقرار والسلام.

### نتائج الانقلاب الشعبي:

منذ المفاوضات بين العسكريين والمدنيين، التي كانت ترمي إلى اقتسام السلطة عقب إسقاط حكم عمر البشير، أخذت القوى الشعبية زخمها من الجماهير في الشارع ومن الدعم الخارجي، ما أدى إلى الخروج

بالوثيقة الدستورية الانتقالية، التي تجاوزت في بنودها مهام الحكومات الانتقالية، وأعطت الحكومة صلاحيات تقع ضمن مهام الحكومات المنتخبة. كما أنها تضمنت تشكيل مجلس للتشريع يكون بمثابة الرقيب والجهاز التشريعي، ما دفع الأحزاب المكوّنة للحكومة الانتقالية "قوى الحرية والتغيير" للعمل على فرض الأجندة الغربية والدخول في صراعات في ما بينها من أجل فرض رؤاها الأيديولوجية.

وكادت هذه التجاذبات توصل الدولة السودانية إلى مرحلة الانهيار، بعد انسداد الأفق السياسي، وانهايار جدار الثقة بين المكوّنين المدني والعسكري، فكانت قرارات قائد الجيش الفريق البرهان، حيث عادت الساحة السودانية لتكون مسرحاً للتسابق الدولي مرة أخرى، بعد الإجراءات التي اتخذها قائد الجيش، مع اختلاف التفسيرات والتأويلات لما حدث. وتتشط الدوائر العالمية مرة أخرى في تفسيرات نتائج الأحداث بلا وقوف عند مسببات الانهيار الذي انتظم البلاد؛ ساعية إلى فرض صيغة معينة للحكم باعتبارها هي النموذج للانتقال الديمقراطي.

هنالك أكثر من مبادرة تدفعها أكثر من رؤية ومصالحة للتدخل في الشأن السوداني. فالولايات المتحدة تصارع روسيا في السودان، وتقوم بدعم المكوّن المدني، ليس من موقف أخلاقي ولا مبدئي. فكثيراً ما دعمت أمريكا انقلابات عسكرية كانت ترى فيها مصالحها، ولكنها ترى في عسكر السودان تقارباً مع روسيا.

فهم عندما يتولون مقاليد الحكم في السودان ربما يسمحون لروسيا بإقامة القاعدة العسكرية الروسية على البحر الأحمر، والتي وافق عليها الرئيس السوداني السابق عمر البشير في العام 2017. وقد أوقفت الحكومة الانتقالية المدنية المشروع تحت ضغط الولايات المتحدة، التي ترى فيها تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة. لذلك تُصِرّ الولايات المتحدة والدول الغربية على بقاء حمدوك رئيساً للوزراء، رغم عدم تقديمه ما يشفع له في تجربته التي امتدت إلى عامين.

### أي تحالفات دولية في السودان؟

تقاطعت العديد من الأدوار الإقليمية والدولية في الأزمات التي شهدتها السودان على مدى عقود. وقد تولّت البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية تنظيم مباحثات، تارة بين الخرطوم ومقاتلي جنوب السودان لتقسيم البلاد، وتارة أخرى بين المدنيين والعسكريين لتقاسم السلطة بعد الإطاحة بالبشير. ولا تُعدّ الأزمة الراهنة استثناءً.

فالجارة الشمالية مصر، التي تتمتع بتأثير قوي "تدعم الجيش ولديها مصالح في السودان، لاسيما في ما يتعلق بمياه النيل والقطاع الزراعي".

أما الجارة الجنوبية إثيوبيا "فلديها مصالحها الخاصة، ومنها مواجهة مصر"؛ وقد تختار بالتالي الوقوف في صفّ قوات الدعم السريع تبعاً لمصالحها.

الإمارات العربية المتحدة تدعم دقلو، لأنه شارك في التحالف العسكري الذي قادتته السعودية في الحرب على اليمن؛ وهي زوّدت قوات الدعم السريع لوجستياً واستخباراتياً وتسليحاً.

من جهتها، حدّرت "مجموعة الأزمات الدولية" البحثية، من أنه "حتى لو استعاد الجيش السيطرة على العاصمة وانسحب دقلو إلى دارفور، فقد تنتشب حرب أهلية" ومعها "احتمال زعزعة الاستقرار في البلدان المجاورة: تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا وجنوب السودان، المتضررة بالفعل على مستويات مختلفة من العنف".

### إذاً ما الذي أطلق شرارة العنف؟

تصاعد التوتر منذ أشهر بين قوات الجيش السوداني و"قوات الدعم السريع" اللتين شاركتا في الإطاحة بحكومة مدنية في انقلاب تشرين الأول 2021.

وقد انفجر الخلاف بسبب خطة مدعومة دولياً لبدء عملية الانتقال نحو مرحلة سياسية جديدة مع الأطراف المدنية. وكان من المقرّر توقيع اتفاقية نهائية في وقت سابق، وذلك في الذكرى الرابعة للإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في انتفاضة شعبية.

وتبعاً للخطة، كان يتعيّن على كل من الجيش و"قوات الدعم السريع" التخلي عن السلطة. ولكن اتضح أن هناك مسألتين مثيرتين للخلاف :

أ- هي الجدول الزمني لدمج "قوات الدعم السريع" في القوات المسلحة النظامية.

ب- التوقيت لوضع الجيش رسمياً تحت إشراف مدني وتخليه عن الحكم.

وقد تبادل الطرفان الاتهامات بإثارة العنف، حين شبّ النزاع العسكري بين الطرفين، في حين اتهم الجيش "قوات الدعم السريع" بالتعبئة غير القانونية في الأيام السابقة.



بالمقابل، ردت "قوات الدعم السريع"، مع زحفها إلى مواقع استراتيجية رئيسية في الخرطوم، بأن الجيش حاول الاستيلاء على السلطة بالكامل في مؤامرة مع الموالين للبشير.

### من هما طرفا المواجهة في الصراع؟

الطرفان الرئيسيان في الصراع على السلطة هما: الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قائد الجيش ورئيس مجلس السيادة الحاكم في السودان منذ عام 2019، والفريق أول محمد حمدان دقلو، المعروف باسم حميدتي، نائبه في المجلس وقائد "قوات الدعم السريع".

ومع تطور الأحداث المتعلقة بخطة الانتقال السياسي الجديد، تحالف حميدتي بشكل أوثق مع القوى المدنية، من تحالف قوى الحرية والتغيير، الذي تقاسم السلطة مع الجيش في الفترة الممتدة من الإطاحة بالبشير إلى انقلاب 2021.

وقال دبلوماسيون ومحللون إن هذا جزء من استراتيجية حميدتي ليصنع من نفسه رجل دولة. وشدد كل من تحالف قوى الحرية والتغيير وحميدتي، الذي أصبح ثرياً من تعدين الذهب ومشروعات أخرى، على ضرورة تهميش الموالين للبشير وقدامى المحاربين الذين استعادوا بعض النفوذ بعد الانقلاب ولهم جذور عميقة في الجيش.

وعارض الموالون للبشير اتفاق الانتقال الجديد إلى جانب بعض الفصائل المتمردة الموالية للجيش، التي استفادت من اتفاق السلام لعام 2020.

### ما هي المخاطر؟

أنعشت الانتفاضة الشعبية الآمال في خروج السودان وسكانه البالغ عددهم 46 مليون نسمة، من غياهب عقود من الاستبداد والصراع الداخلي والعزلة الاقتصادية التي عانت منها البلاد في عهد البشير.

ويمكن أن يؤدي النزاع الراهن إلى تبديد تلك الآمال، بالإضافة إلى زعزعة استقرار منطقة مضطربة على تخوم منطقة الساحل والبحر الأحمر والقرن الأفريقي. كما يمكن أن يؤدي دوراً في المنافسة على النفوذ في المنطقة بين روسيا والولايات المتحدة وبين القوى الإقليمية التي تتوّد إلى القوى المختلفة في السودان.

### ما هي أدوار الأطراف الدولية؟

لم تتخذ القوى الغربية، ومنها الولايات المتحدة، موقفاً واضحاً من المرحلة الانتقالية نحو إجراء انتخابات ديمقراطية بعد الإطاحة بالبشير. وعلقت هذه القوى الدعم المالي للسودان بعد الانقلاب، ثم دعمت خطة لإطلاق مرحلة انتقالية جديدة وتشكيل حكومة مدنية.

وقد بذلت السعودية والإمارات جهوداً لتشكيل مسار الأحداث في السودان، إذ تريان أن الانتقال للديمقراطية بعيداً عن حكم البشير سيؤدي للقضاء على نفوذ الإسلاميين وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

وواصلت الدول الخليجية ضخ استثمارات في قطاعات مثل الزراعة، إذ يتمتع السودان بإمكانيات هائلة، إلى جانب قطاع الموانئ على ساحل البحر الأحمر.

وتسعى روسيا لبناء قاعدة بحرية على البحر الأحمر، بينما وقّع العديد من الشركات الإماراتية على اتفاقيات للاستثمار، من بينها توقيع مجموعة من المستثمرين الإماراتيين صفقة أولية لبناء وتشغيل ميناء.

وانتقلت شركة طيران أخرى، ومقرها الإمارات، مع شريك سوداني لإنشاء شركة طيران جديدة منخفضة الكلفة يكون مقرها في الخرطوم.

ارتبط البرهان وحميدتي بعلاقات وثيقة مع السعودية بعد إرسال قوات للمشاركة في العملية التي تقودها المملكة في اليمن. وأقام حميدتي علاقات مع قوى خارجية أخرى، منها الإمارات وروسيا.

وترتبط مصر، التي يحكمها الرئيس عبد الفتاح السيسي، بعلاقات طيبة مع البرهان والجيش السوداني. وهي دعمت في الآونة الأخيرة مساراً موازياً لإجراء مفاوضات سياسية من خلال الأطراف التي ترتبط بصلات قوية مع الجيش وحكومة البشير السابقة.

### ما هي السيناريوهات المتوقعة؟

دعت الأطراف الدولية إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة الحوار؛ لكن لا توجد مؤشرات على قرب التوصل لتسوية من جانب القوى المتحاربة.

وقد وصف الجيش السوداني "قوات الدعم السريع" بأنها قوة متمردة، وطالب بحلها، بينما وصف حميدتي البرهان بالمجرم، وحمله مسؤولية الدمار الذي تشهده البلاد.

ورغم امتلاك الجيش السوداني موارد متقدمة، ومنها قواته الجوية، فإن "قوات الدعم السريع" التي يقدر عددها بنحو 100 ألف، انتشرت في جميع أنحاء الخرطوم والمدن المجاورة لها وفي مناطق أخرى، ما يهدد بإطالة أمد الصراع، في وقت تعاني فيه البلاد من أزمة اقتصادية وتزايد الاحتياجات الإنسانية للشعب.

ويمكن لـ"قوات الدعم السريع" أيضاً الاستفادة من الدعم والعلاقات القبلية في منطقة دارفور الغربية، حيث خرجت هذه القوات من رحم الميليشيات التي قاتلت إلى جانب القوات الحكومية للقضاء على المتمردين في حرب دامية تصاعدت بعد عام 2003.

### الهدنة الهشة وحماية المدنيين :

منذ بدء المعارك على أرض السودان، أصدرت الآلية الثلاثية المكونة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجموعة الرباعية المكونة من: السعودية والإمارات وبريطانيا والولايات المتحدة، بياناً رحبت فيه بإعلان الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بوقف العمليات الحربية وإطلاق هدنة لمدة 3 أيام.

كما رحب البيان بإبداء القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع استعداداً للدخول في حوار لوقف القتال بشكل دائم، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وذكر البيان أن الترتيبات الإنسانية ستساهم في تطوير خطة خفض التصعيد الواردة في بيان الاتحاد الأفريقي في شهر نيسان، والذي أقرته الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليون.

وبعد الهدنة الأخيرة التي تمت برعاية أميركية وسعودية، جرى السماح بإنشاء ممرات إنسانية وإجلاء المصابين وإتاحة المجال للمزيد من المفاوضات، والتي ربما تقضي إلى هدنة طويلة الأمد، و ليس إلى وقف العمليات العسكرية، لأن الطرفين محكومان بالشخصانية؛ وقد تطورت الخلافات بينهما لتصبح صراعاً على المغانم والسلطة أكثر مما هي صراعاً على الحكم.

وأخيراً، هل سنكون أمام سيناريو مشابه للوضع الليبي، الذي توسع دون هوادة بين القوى المتحاربة على الأرض فيما يُسمى الحرب بالوكالة، حيث لكل طرف إقليمي أو دولي مصالح يدفع ثمنها الشعب الليبي. والآن، نحن أمام صراع الجنرالات في السودان، والذي قد يشتعل مجدداً في أي وقت؛ ويبقى السؤال: من المستفيد من كل هذه الصراعات والحروب المشتعلة في السودان وليبيا واليمن، وصولاً إلى أوكرانيا، وامتداداً

إلى الحروب الاقتصادية على دول العالم الثالث، طمعاً بالهيمنة والمقدرات والثروات الطبيعية والبشرية، حيث تدفع الشعوب باستمرار أثمان التعمّل العالمي والحروب المفتوحة.